الأمم المتحدة

CRPD/CSP/2015/SR.2

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

Distr.: General
6 October 2015
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة

الدورة الثامنة

نيويورك، ٩-١١ حزيران/يونيه ٢٠١٥

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد أوه جون .....(جمهورية كوريا)

المحتويات

المسائل المتصلة بتنفيذ الاتفاقية (تابع)

(أ) المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

15-09303 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥:١٠.

المسائل المتصلة بتنفيذ الاتفاقية (تابع)

(أ) المناقشة العامة (تابع)

١ - السيدة بنتوس - روزيمانوس (إستونيا): قالت إن الدخل الذي يحققه الأشخاص ذوو الإعاقة يقل غالبا بدرجة كبيرة عن دخل أعضاء المجتمع الآخرين وإن تمكينهم من المهارات اللازمة لدخول سوق العمل يشكل خطوة حاسمة في إفلاتهم من قبضة الفقر. وأضافت أن إستونيا اهتمت منذ استقلالها اهتماما خاصا بدعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وأن ثمة وعي عام متزايد بتلك الحقوق وبالتحديات الهامة التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة. وبالفعل، فإن الفقر المتأصل الذي يعانونه يمثل مسألة بالغة الأهمية لحكومة إستونيا المؤلفة منذ وقت قريب، والتي تجري إصلاحات في سوق العمل، مع تشجيع إقامة المشاريع، ومراجعة توفير الخدمات الاجتماعية وإصلاح النظام التعليمي، بما في ذلك التدريب المهني، من أجل تعزيز تكافؤ الفرص لجميع أفراد المجتمع وتوسيع اندماج الأشخاص ذوي الإعاقة في قوى العمل.

٢ - ومضت قائلة إن دائرة إحصاءات إستونيا ووزارة الشؤون الاجتماعية توفران بيانات واسعة عن مسائل الإعاقة، وإنهما نفذتا تحليلا معمقا للمجالات ذات الصلة مما أتاح معلومات بالغة الأهمية للجهود الإصلاحية التي تبذلها الحكومة. على سبيل المثال، تعدّ الوزارة استقصاء شاملا للتحديات التي تواجه أسر الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك توخيا لتحسين فهم احتياجاتهم الخاصة. وأضافت قائلة إن الحكومة تواظب على رصد التقدم المحرز في تنفيذ اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة والصعوبات التي يواجهها ذلك التنفيذ في إستونيا. وقالت إنه يجب على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن تعزز احترام الكرامة المتأصلة للأشخاص ذوي الإعاقة وأن تضمن تمتعهم بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

٣ - السيدة سليرس (بلجيكا): قالت إنه يجب على سياسات مكافحة الفقر أن تركز بشكل خاص على تخفيف حدة الفقر في أوساط الأشخاص ذوي الإعاقة، الذين يعاني أكثر من ثلثهم من الفقر، وإن عليها أيضا أن تأخذ في الاعتبار النفقات المتصلة بالإعاقة، وقضايا قدرتهم على التنقل وغيرها من العوامل التي تعترض اندماجهم الاجتماعي. ويلزم فعلا مواصلة بذل الجهود الرامية لتعزيز حصولهم على التعليم، والسكن الملائم والعمل. ومضت قائلة إن الأشخاص ذوي الإعاقة يتعرضون في معظم الأحيان لأشكال متعددة ومتداخلة من التمييز. كذلك فإن النساء والفتيات ذوات الإعاقة يتعرضن لضعف احتمال وقوع غيرهن من النساء ضحية للعنف والاعتداء الجنسي، مما يقتضي تعزيز إتاحة حصولهن على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية وصحة الأمهات.

٤ - وقالت إن بلجيكا نظمت بالتعاون مع منظمة العمل الدولية في نيسان/أبريل ٢٠١٥ مؤتمرا حول موضوع الحماية الاجتماعية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وإن الاستثمار في الحماية الاجتماعية للجميع، بمن في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة، أمر مجد اقتصاديا ولا بد أن يُمنح أولوية دائمة في الجهود الإنمائية الوطنية والعالمية وفي إطار عملية صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأضافت أن ثمة حاجة لخطة طويلة الأجل خاضعة لاستعراض منتظم لغرض معالجة قضايا التعليم والعمالة والحد من الفقر والتنمية الحضرية والشؤون الجنسانية، وهي قضايا هامة للأشخاص ذوي الإعاقة. وقالت إنه ينبغي للمبادئ الموجهة لخطة التنمية الحقيقية أن تشتمل على تحسين استخدام بيانات الإعاقة،

وزيادة مشاركة المجتمع المدني وتعزيز التعاون الدولي، وفقا للمادة ٣٢ من الاتفاقية.

٥ - السيدة بن سليمان (الإمارات العربية المتحدة): قالت إن الأشخاص ذوي الإعاقة يؤلفون نحو ١٥ في المائة من سكان العالم، مما يفرض مشاركتهم الكاملة في جميع جهود تعزيز التنمية في مجتمعاتهم وعلى مستوى العالم ككل. وأضافت أن الإمارات العربية المتحدة تتخذ كافة الخطوات السياسية والعملية اللازمة لبلوغ هذا الهدف، وأن الأشخاص ذوي الإعاقة يجب أن يشاركوا مشاركة كاملة في اتخاذ القرارات بشأن كافة مسائل التنمية.

٦ - وقالت إن دستور الإمارات العربية المتحدة يتضمن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في العيش بكرامة دون خوف من التمييز. وإن القوانين الاتحادية تحظر أيضا التمييز القائم على الإعاقة في جميع الميادين، بما في ذلك التعليم والعمل والمشاركة في الحياة العامة. وقد أُحرزت نتائج ملموسة في التوعية بأوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة وتحسينها. وقالت إن السنوات الأخيرة شهدت تضاعفا في عدد الطلاب ذوي الإعاقة المندمجين اندماجا كاملا في المدارس العامة، كما تتزايد مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في العمالة المجدية في كلا القطاعين العام والخاص. وأضافت أن الإمارات العربية المتحدة اعتمدت نهجا شاملا بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وهي ملتزمة تجاه إدماجهم الكامل في كافة مجالات الحياة، وأن ثمة دعم متزايد فعلا تقدمه قطاعات المجتمع بأكملها لمبادرات دعم حقوق المعوقين، في حين تتخذ الوزارات والسلطات المحلية إجراءات ترمي لضمان اتساق جميع التشريعات الوطنية مع أحكام الاتفاقية. وذلك فضلا عن تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وإشراكهم الفعلي مما شكل اعتبارا رئيسيا في صياغة استراتيجيات البلد الإنمائية الرئيسية، بما في ذلك رؤية الإمارات العربية المتحدة لعام ٢٠٢١، ورؤية أبي ظبي الاقتصادية لعام ٢٠٣٠ ورؤية دبي لعام ٢٠٢١.

٧ - وأضافت أن الإمارات العربية المتحدة ملتزمة تجاه التحول من ثقافة الرعاية الاجتماعية إلى ثقافة التنمية الاجتماعية وهي ماضية الآن في تولي القيادة العالمية نحو تحقيق تنمية شاملة الخالية دون حواجز، وهي ملتزمة أيضا تجاه تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على المستوى الدولي وستواصل عقد مؤتمرات عالمية بشأن الإعاقة ودعم مبادرات تحسين أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة على صعيد العالم الشامل.

٨ - السيدة بلاسينسيا (الاتحاد الأوروبي): قالت إن اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ستدرس في عام ٢٠١٥ التقرير الأولي عن تنفيذ الاتفاقية في الاتحاد الأوروبي. وقد شرح الاتحاد الأوروبي في ذلك التقرير التقدم الواسع المحرز. من ذلك، على سبيل المثال، مراعاة انتفاع الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع التشريعات التي يتم وضعها بشأن المشتريات العامة. كما أبرز الاتحاد أيضا التحديات الراهنة، ومنها التحديات المتعلقة بجمع البيانات، وأقرّ بضرورة تحسين المعلومات المجمعة عن الإعاقة.

٩ - وقالت إن منتدى العمل السنوي المعني بتنفيذ الاتفاقية في الاتحاد الأوروبي يشكل فرصة ممتازة أمام مراكز الاتصال الوطنية وسائر أصحاب المصلحة لمناقشة تحديات التنفيذ وتقديم اقتراحات عملية. وذكرت أنّ اجتماعين غير رسميين عقدا مع اللجنة لبحث الأسلوب الذي يتبعه الاتحاد في ضمان تقيّد الدول الأعضاء في الاتحاد الكامل بالاتفاقية. وفي هذا الخصوص، يُنتظر أن تقوم الدول الثلاث الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي لم تصدق بعد على الاتفاقية بالتوقيع عليها في المستقبل القريب. وأضافت أن الاتحاد يتطلع للحصول على ملاحظات اللجنة الختامية، مما سيشكل

مساهمة مفيدة في منتصف المرحلة للجهود التي يبذلها الاتحاد في تنفيذ الاستراتيجية الأوروبية بشأن الإعاقة ٢٠١٠-٢٠٢٠.

١٠ - وأضافت أن مراعاة احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة ما انفكت تتوسع في جهود الاتحاد لتيسير التعاون الدولي، والذي سيواصل مساعيه تلك في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي ستتضمن أهدافها إشارات صريحة للإعاقة. وقالت إن الاتحاد يدعم أيضا جهود تنفيذ الاتفاقية في عدد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وذلك من خلال تنمية قدرات المؤسسات الحكومية ومنظمات المعوقين، وهو يؤمن بإمكانية إسهام المشروع في رصد تنفيذ الدول للاتفاقية ومساعدتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١١ - السيد يوشيكاوا (اليابان): قال إنه يجب على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن تعتمد نهجا يركز على الإنسان لا يهمل فيه أي فرد كان. ومن شأن ذلك النهج أن يعزز الأمن البشري وهو عنصر حاسم في جهود تحقيق التنمية المستدامة. وأضاف أن اليابان تعتبر الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن أصحاب المصلحة الرئيسيين في مجال الحدّ من أخطار الكوارث، وهي تسعى من أجل تعزيز مشاركتهم في جميع المبادرات الوطنية للحدّ من أخطار الكوارث.

١٢ - وقال إن تعميم مراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وهو موضوع المؤتمر، يؤلف مسألة حاسمة الأهمية. وإن اليابان ترحب بالإشارات العديدة للأشخاص ذوي الإعاقة التي وردت في تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالتنمية المستدامة. ولا بد من الإشارة لهؤلاء الأشخاص إشارة صريحة أيضا في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويجب العمل كذلك على تمكين الأشخاص المعوقين من تعزيز استقلالهم في المجتمع وتشجيع مشاركتهم الكاملة في الإدارة على المستوى المحلي والوطني والدولي. وفي هذا الخصوص، فإن ٥٠ في المائة من أعضاء اللجنة اليابانية للسياسة المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة، وهي آلية تهدف ضمان تقيد اليابان بالاتفاقية، هم أنفسهم أشخاص ذوو إعاقة أو ممن تضم أسرهم أشخاصا ذوي إعاقة. وقال إن اليابان مستعدة لتقاسم خبراتها في تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، ومن بينهم الدول الأطراف ومنظمات المجتمع المدني.

١٣ - السيد تامايو (شيلي): قال إن الحكومة الشيلية تقر بإسهام الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع وتلتزم بمكافحة أشكال التمييز المتأصلة التي يواجهونها. وهي تأخذ في اعتبارها احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مجالات السياسات العامة وقد أنشأت حديثا أمانة فرعية لشؤون الإعاقة، حيث ستتولى تنسيق أنشطة الدولة لتعزيز حقوقهم. وأضاف أن شيلي تعمل الآن على تعديل إطارها التشريعي لضمان اتساق جميع القوانين مع الاتفاقية، وهي ملتزمة بالدخول في حوار يتناول المسائل الاجتماعية مع كافة أصحاب المصلحة، كما تنفذ الآن دراستها الوطنية الثانية عن الإعاقة، والتي سيستفاد من نتائجها في مواصلة تعزيز تقيد البلد بالاتفاقية. وقال إنه يجب على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن تؤكد أهمية تشجيع المبادرات المحلية في تعزيز التنمية والتي تشمل جميع أعضاء المجتمع.

١٤ - السيدة ميلروي - سوينسن (كندا): قالت إن بلدها فخور بالتزامه الطويل العهد تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة، وإنه يدعم كلّ الجهود الرامية لضمان إدراج تلك الحقوق في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وإن كندا تمنح اعتبارا أوليا متواصلا لتحسين مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل. وتوخيا لبلوغ هذه الغاية، أنشأت كندا، في جملة أمور، منظمة كندية باسم "Business

SenseAbility'' لغرض تعزيز مزايا تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة. كما تتخذ الحكومات الكندية الإقليمية أيضا إجراءات من هذا القبيل. على سبيل المثال، وضعت حكومة كولومبيا البريطانية برنامج ''التكنولوجيا في العمل'' لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على عمل مجدٍ في هذا الإقليم. وأضافت أن كندا توفر ضمانات مالية للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال شتى برامج التوفير والتدابير الضريبية، بما في ذلك مخطط التوفير المسجل للإعاقة، لغرض مساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم على التوفير للمستقبل. وقد بلغ إجمالي مساهمات الحكومة الكندية ما يناهز ١,٣ بليون دولار كندي في أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ مخطط للتوفير للأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك منذ عام ٢٠٠٨.

١٥ - وحرصا على تحقيق أقصى أثر للبرامج والمبادرات المنفذة في مجال الإعاقة، تتبع كندا أسلوب الاستقصاءات لجمع البيانات عن الأشخاص ذوي الإعاقة، وقد أطلقت في عام ٢٠١٠ استراتيجية جديدة بشأن بيانات الإعاقة يقصد بها توفير معلومات محدثة يتيسر تناولها في الوقت المناسب للباحثين وهيئات الإدارة العامة ومجتمع الإعاقة وعامة الناس. وقالت إن كندا تتخذ أيضا خطوات للتصديق على معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات، والتي ستوسع الفرص أمام المواطنين الكنديين ذوي الإعاقات في قراءة المطبوعات لكي يشاركوا على نحو كامل في جوانب المجتمع الاجتماعية والاقتصادية. وأضافت أن كندا تتطلع للتعاون وتقاسم أفضل الممارسات مع الدول الأخرى توخيا لبلوغ مجتمع أكثر شمولية للجميع.

١٦ - السيد كوليك (الجمهورية التشيكية): قال إنه لا ينبغي اعتبار الأشخاص ذوي الإعاقة أشخاصا سلبيين متلقين للفوائد، وإنما أفرادا ذوي مطالب مشروعة بالمساواة في الحقوق. وقال إن الجمهورية التشيكية تسعى من أجل ضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة مشاركة كاملة ومنصفة في الاقتصاد والمجتمع. وبناء على استعراض تقرير الجمهورية التشيكية الأولي في عام ٢٠١٥، فإن بلده يتطلع إلى التعاون مع اللجنة في عدد من المسائل، بما في ذلك مسائل التشريعات الوطنية والأحكام الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وقال إن الجمهورية التشيكية ترى مع ذلك أن من شأن شفافية استعراض اللجنة للاستعراض أن تتعزز فيما لو وفرت اللجنة قائمة أشمل بالمسائل قبل شروعها فيه.

١٧ - وأضاف قائلا إن الحكومة التشيكية اعتمدت منذ عهد قريب خطتها الوطنية السادسة لتحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة في الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠، وهي تستند لمبادئ الاتفاقية وتحدد جملة أهداف في مجالات حاسمة الأهمية للأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك المساواة في المعاملة والحماية من التمييز، وإتاحة وصول المعوقين إلى المباني والطرق، واللجوء للعدالة، والانتفاع بالمعلومات والخدمات والتعليم والرعاية الصحية، والحصول على فرص العمل. وتحدد الخطة أيضا الوزارة المسؤولة عن تحقيق كل هدف. ومضى قائلا إن الحكومة ملتزمة بثبات تجاه تحسين الظروف المعيشية للأشخاص ذوي الإعاقة وستواصل تعزيز المساواة والعمل على رفع الحواجز التي تعطّل مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة الاجتماعية الكاملة.

١٨ - السيد ساريز (ملديف): قال إن ما يقارب ١٥ في المائة من سكان العالم يعانون من بعض أشكال التمييز بسبب الإعاقة. وإن دستور ملديف يضمن تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بالمساواة في الحقوق والحريات الأساسية. بالإضافة إلى ذلك، اعتمدت ملديف قانون الإعاقة الوطني الذي ينص على توفير الاستحقاقات المالية وخدمات الرعاية الصحية

الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة، في حين ستتيح السياسة الوطنية بشأن الإعاقة، عند إقرارها، استفادة الأشخاص ذوي الإعاقة من إعانات السكن والمرافق التعليمية المتخصصة. غير أنّ الحكومة ما زالت تواجه تحديات هامة في بذل جهودها لمكافحة عدم المساواة الذي يتعرض له الأشخاص ذوو الإعاقة وتزويدهم بخدمات الرعاية الصحية والخدمات الأخرى، ويعود سبب ذلك، إلى حدّ ما، لانتشار الأشخاص المحتاجين للمساعدة على نحو واسع في ما يقارب ٢٠٠ جزيرة. وملديف، كغيرها من البلدان النامية، ستبقى بحاجة للمساعدة والخبرات والدعم من جانب المجتمع الدولي لكي تنجز أهدافها في مجال الإعاقة.

١٩ - وقال إنه لا بد من إدراج ضمانات للأشخاص ذوي الإعاقة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وإن هؤلاء الأشخاص يجب أن يشاركوا مشاركة كاملة في إعداد الخطة وتنفيذها ورصدها، والتي يتعين عليها أن تدعم مبادئ شمول الأشخاص ذوي الإعاقة وتضمن إمكانية تمتعهم بكامل حقوقهم وعدم التمييز ضدهم، مع قدرتهم على المشاركة في العمل كأعضاء فاعلين في مجتمعاتهم لكي يصبحوا شركاء في التنمية منتجين ومفيدين.

٢٠ - السيد رويز بلانكو (كولومبيا): قال إن حياة الأشخاص ذوي الإعاقة شهدت تغيرات كبرى في شتى أنحاء العالم بفضل تنفيذ الاتفاقية، وإنه لا غنى عن توفير بيانات مصنفة موثوقة عن الإعاقة من أجل ضمان شمول هؤلاء الأشخاص الفعلي بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك جمع بيانات مصنفة حسب الجنس والعمر ونوع الإعاقة.

٢١ - ومضى قائلا إن تصديق كولومبيا على الاتفاقية عزز فعالية سياسات البلد الوطنية بشأن الإعاقة، وإن كولومبيا تعمل الآن على تعديل تشريعاتها الوطنية. وأضاف أن السياسة الوطنية بشأن الإعاقة للفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠٢٢ تتضمن خمس دعائم استراتيجية هي تغيير الموقف العام، وتوفير الضمانات القانونية، والمشاركة في الحياة السياسية والحياة العامة، وتعزيز القدرات والاعتراف بالتنوع، في حين تدعم الخطة الرئاسية للاندماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة المبادرات التي تتخذها الدولة توخيا لبلوغ ذلك الهدف وتعزيز التنسيق بين المؤسسات. وقال إن كولومبيا وضعت حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن الاعتبارات الرئيسية في إعداد سياساتها الإنمائية، وذلك ضمن مبادراتها الرامية لحل النزاع المسلح في البلد وجهودها لتحسين أوضاع معظم فئات المجتمع المهمشة. وفي هذا السياق، أتاح قانون تعويض الضحايا وإعادة الأراضي منح مساعدات وتعويضات إضافية للأشخاص ذوي الإعاقة من ضحايا النزاع المسلح. وكولومبيا، شأنها شأن البلدان الأخرى، تواجه تحديات تتعلق بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة. وشدد على الحاجة لوجود آليات فعالة لرصد جميع هذه الانتهاكات والتحقق منها ومتابعتها.

٢٢ - السيد عبيدي (مراقب من الهيئة الدولية للمعوقين): قال إنه يمثل منظمة شاملة تضم ١٥٣ بلدا عضوا، وإنها توسعت مؤخرا بشمول المنطقة العربية ورابطة الدول المستقلة، وهي تثني على الدعم الواسع الذي تتلقاه من الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة، وخصوصا إدارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية. وقال إن ثمة أهمية حيوية لإدراج مصالح الأشخاص ذوي الإعاقة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ولكن الإشارات لهؤلاء الأشخاص المقترحة في تلك الخطة، رغم ترحيبه بها، ما زالت غير كافية. وعوضا عن الإشارة إلى الإعاقة في مفهوم الاستضعاف، يجب على الخطة أن تورد إشارات خاصة للأشخاص ذوي الإعاقة، ومن شأن ذلك وحده أن يضمن إمكانية القضاء على الفقر ومعالجة احتياجات نحو بليون شخص من ذوي الإعاقة في

العالم أجمع، يعيش ٨٠ في المائة منهم في نصف الكرة الجنوبي في حين يعاني ٢٠ في المائة من ظروف الفقر المدقع.

٢٣ - السيدة دياموند (مراقبة من التحالف الدولي المعني بشؤون الإعاقة): قالت إن التحالف يضم سبع شبكات عالمية وأربع شبكات إقليمية لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم. وإن أعضاء التحالف مارسوا نفوذهم في صياغة الاتفاقية وعملوا منذئذ دون كلل مع الدول الأطراف من أجل ضمان الإنفاذ الكامل والفعّال لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأضافت أن الاتفاقية هي صكّ فريد من نوعه، فهي تغطي حقوق الإنسان والتنمية كليهما. وإن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن تكون شاملة بالفعل وذات أهمية لجميع الناس، فهي أول فرصة ستتاح للدول الأطراف لكي تؤكد مبادئ الاتفاقية وتعتنقها علنا. وبالتالي، فهي تحث الدول على ضمان عدم إهمال الأشخاص ذوي الإعاقة أو وضعهم في آخر القائمة. وبدورهم، سيحافظ هؤلاء الأشخاص على التزامهم بوعدهم بأن ''أي شيء يخصهم لن يتقرر دون مشاركتهم''. وقالت إن الأشخاص ذوي الإعاقة من جميع أقاليم العالم مستعدون للمساعدة على وضع وتنفيذ ورصد خطة جديدة تهدف لإيجاد مجتمع شامل تتجسد فيه كافة حقوقهم.

٢٤ - السيدة نغوين (فييت نام): قالت إن دعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة شغل صميم خطاب التنمية لأكثر من ٢٠ عاما، وإن ثمة إقرار طويل العهد بأن هؤلاء الأشخاص يُرغمون في معظم الأحيان على العيش في ظل الفقر والبطالة والعزلة الاجتماعية. لذا فإن لتعميم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في خطة العمل لما بعد عام ٢٠١٥ أهمية قصوى ويلزم من البلدان أن تعمل فعليا لبلوغ هذا الهدف على انفراد أو في إطار شراكة دولية.

٢٥ - وقالت إن فييت نام، وفقا للأمم المتحدة، تحتل المرتبة الأولى في منطقة جنوب شرق آسيا والمرتبة الثامنة في إقليم آسيا والمحيط الهادئ من حيث نسبة المعوقين المئوية من بين السكان. وهي تأوي ما يناهز ٦,٧ مليون شخص يتعايشون مع شكل واحد أو أكثر من أشكال الإعاقة، أي ما يعادل نسبة ٨ في المائة تقريبا من سكان البلد. ويشكل ضحايا الحرب أكثر من نصفهم، بما في ذلك ضحايا العامل البرتقالي، والديوكسين والذخائر المتفجرة المتخلفة عن الحروب السابقة في فييت نام. لذا فإن تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتها يعدّان من بين أولويات البلد الرئيسية، حيث اعتمدت فييت نام تشريعات قوية وأُطر تنظيمية وسياسية في هذا المجال. من ذلك على سبيل المثال، المشروع الوطني لدعم المعوقين للفترة ٢٠١٢-٢٠٢٠، الذي حدد أهدافا واضحة لتعزيز حصول المعوقين على الرعاية الصحية، والتعليم الشامل المنصف، والعمل، وإتاحة الخدمات العامة والخدمات القانونية، والأنشطة الثقافية والرياضية لهم. وأضافت أن فييت نام تحرص أيضا على تحسين جمع البيانات عن الإعاقة ومعالجة جوانب الضعف الخاصة لدى المعوقين، لا سيما في أوضاع الكوارث.

٢٦ - ومضت قائلة إن تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة على المدى البعيد يقتضي من الدول ضمان تمتعهم بقدرة الوصول إلى مرافق التعليم والتدريب المهني، وكذلك الحصول على الائتمانات وفرص العمل، مما يتيح للحكومات تعزيز مشاركتهم في سوق العمل، وبالتالي فسح المجال أمامهم للإفلات من الفقر وتمكنهم من المشاركة الكاملة والمتساوية كغيرهم من أعضاء المجتمع. وقالت إنه لا بد من التركيز على ما يستطيع الناس القيام به عوضا عن التركيز على حدود قدراتهم، مضيفة أن فييت نام مصممة على عدم إهمال أي فرد كان في جهودها الرامية لتحقيق التنمية المستدامة، وهي

تشكر وكالات الأمم المتحدة وشركاء التنمية الآخرين على دعمهم للجهود التي يبذلها بلدها نحو بلوغ هذه الغاية.

٢٧ - السيد ليكاريف (الاتحاد الروسي): قال إن سياسة الاتحاد الروسي الاجتماعية الوطنية تصون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك حقهم في المساواة وتكافؤ الفرص. وإن الاتحاد الروسي انضم إلى الاتفاقية في عام ٢٠١٢ ورفع إلى اللجنة تقريره الأولي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وأضاف أن روسيا وضعت برنامجا وطنيا بشأن إتاحة إمكانية الأشخاص ذوي الإعاقة على العيش باستقلال لأقصى حدّ ممكن. كما يعمل الاتحاد الروسي على مطابقة إطاره التشريعي مع الاتفاقية، وفي هذا الخصوص، سيدخل ٢٥ تعديلا للقوانين الاتحادية حيز النفاذ في عام ٢٠١٦ وذلك في مجالات تتسم بأهمية مباشرة لذوي الإعاقة، بما في ذلك الحماية الاجتماعية، والعمل، والرعاية الصحية، والثقافة، والنقل، والاتصالات، والمعلومات، واللجوء للعدالة، والانتخابات، والإسكان ونظام السجون. وقد تم أيضا تحسين حالة لغة الإشارة الروسية، مما أتاح استفادة مباشرة لنحو ١٩٠ ٠٠٠ مواطن تمثل لهم هذه اللغة وسيلة الاتصال الرئيسية. وقال إن روسيا تعتبر أيضا مسألة تعزيز إتاحة مجال الرياضة للأشخاص ذوي الإعاقة مسألة بالغة الأولوية. وقد استضافت روسيا في عام ٢٠١٥ دورة الألعاب الأولمبية الشتوية الثامنة عشرة للمصابين بالصمم وهي تحث الدول الأطراف على دعم ترشيح أعضاء الفريق الأولمبي الروسي للصّم لعضوية اللجنة.

٢٨ - السيدة عبد الهادي ناصر (دولة فلسطين): قالت إن الانضمام إلى الصكوك الإنسانية الدولية وصكوك حقوق الإنسان كان من بين الإجراءات الأولى التي اتخذتها دولة فلسطين بعد قرار الجمعية العامة بمنحها مركز دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة. وقد قامت فلسطين بذلك توخيا لدعم المبادئ التي تجسدها تلك الصكوك ولتعزيز حماية المواطنين الفلسطينيين في ضوء الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها ضدهم سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وهي انتهاكات تؤثر أثرا غير متناسب على أشد أعضاء المجتمع ضعفا، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة.

٢٩ - ومضت قائلة إن فلسطين تواصل التزامها بتنفيذ الاتفاقية والصكوك الدولية الأخرى على الرغم من التحديات الخطيرة التي تواجهها بسبب الاحتلال الإسرائيلي. وتوخيا لهذا الهدف، تتولى لجنة وطنية رصد تقيّد دولة فلسطين بتلك الصكوك واقتراح الإصلاحات التشريعية وسياسات المبادرات الرامية لتعزيز حقوق الإنسان.

٣٠ - وقالت إن القانون الأساسي الفلسطيني ينصّ على عدم التمييز ويلزم الحكومة بأن توفر للمعوقين الضمان الاجتماعي وفرص التعليم وخدمات الرعاية الصحية، وذلك إضافة إلى قانون عام ١٩٩٩ الخاص بالإعاقة الذي يعزز حقوق هؤلاء الأشخاص في مجالات تشمل إعادة التأهيل، وقدرة الوصول، والمأوى والعمل، وهو ينص على تعيين نسبة مئوية معينة من الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن موظفي المنظمات الحكومية وغير الحكومية. وأضافت قائلة إن قانون الخدمة المدنية لعام ١٩٩٨ وقانون العمل لعام ٢٠٠٠ يتناولان أيضا الاحتياجات الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة، في حين يجمع المجلس الأعلى لشؤون المعوقين بين وزارات الحكومة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المعوقين والقطاع الخاص من أجل تنسيق مبادرات تعزيز حقوق المعوقين وتشجيع إدماجهم. ويقوم المجلس الأعلى برصد تنفيذ القوانين المحلية والدولية، وإعداد الاستراتيجيات، وتقييم التقدم المحرز واقتراح التعديلات على التشريعات ووضع سياسات الإصلاح التي من شأنها أن تضمن تمتع المعوقين بحقوقهم الكاملة بموجب الاتفاقية. كما يتعاون المجلس

الأعلى بشكل وثيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية، وهي مركز الاتصال الخاص بالاتفاقية، وذلك في إطار إعداد تقرير فلسطين الأولي عن تنفيذ الاتفاقية.

٣١ - وقالت إن فلسطين، على الرغم من انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة المتواصلة التي ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، ملتزمة تجاه تنفيذ خطة عام ٢٠١٣ الاستراتيجية الوطنية بشأن المعوقين من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان للمعوقين وضمان تمتعهم الكامل بتلك الحقوق. مع ذلك، تقر فلسطين بضرورة معالجة الثغرات التشريعية الهامة لتعزيز اتباع النهج القائم على الحقوق عوضا عن النهج القائم على الإحسان في تناول شؤون الإعاقة. ويلزم أيضا مواصلة العمل في مجال الإعاقة بغية دعم آليات المساءلة، وتحديد الأولويات والمؤشرات، وخصوصا في مجالات التعليم والتدريب المهني والصحة والعمل والهياكل الأساسية والوصول إلى الخدمات العامة، فضلا عن معالجة التباينات بين المحافظات.

٣٢ - ومضت قائلة إن عدوان عام ٢٠١٤ العسكري الإسرائيلي ضد السكان الفلسطينيين في قطاع غزة أدى إلى مقتل زهاء ٢ ٣٠٠ مواطن فلسطيني وإصابة ١٠ ٠٠٠ آخرين منهم، بمن فيهم أكثر من ٣ ٠٠٠ طفل، مخلفا إعاقات دائمة لدى ١ ٠٠٠ طفل منهم. كما ألحقت إسرائيل أيضا أضرارا بعدة مراكز لتأهيل المعوقين أو قامت بتدميرها. وإذا كان قانون الطبيعة يمنح الناس أشكالا متباينة من الموهبة أو العجز، فإن واجب القوانين الإنسانية يفرض عليها بالأحرى منع وقوع هذه المأساة الفظيعة وحماية المدنيين الفلسطينيين من القتل والإصابات والتشرد والحصار والاستعمار وكافة مظاهر الاحتلال التي لا يمكن التسامح معها. وسيواصل الشعب الفلسطيني، بمن فيه المواطنون الذين خلّف الاحتلال الإسرائيلي إعاقات دائمة لديهم، مسيرته نحو الحرية. وقالت إن الحكومة الفلسطينية تجدد عهدها لشعبها وللمجتمع الدولي بمواصلة بذل قصارى جهدها من أجل ضمان احترام أحكام الاتفاقية على وجه كامل.

٣٣ - السيد هوكسها (ألبانيا): قال إن ألبانيا اعتمدت في عام ٢٠١٤ خطة وطنية لتعزيز تنفيذ الاتفاقية، كما اعتمدت أيضا إطارا قانونيا لاندماج الأشخاص ذوي الإعاقة وتيسير انتفاعهم بالخدمات، وأنشأت لجانا لتقييم الإعاقة استنادا إلى التصنيف الدولي لتأدية الوظائف والعجز والصحة، وحددت السلطات المركزية والمحلية المسؤولة عن جمع البيانات وإعداد التقارير عن الإعاقة، ووضحت مسؤوليات السلطات المركزية والمحلية المكلفة بتوفير الخدمات الأساسية على المستوى المحلي وعززت التعاون مع المجتمع المدني، ومنه على وجه الخصوص المنظمات التي تعمل على تعزيز احترام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. واستكملت ألبانيا أيضا جهودها لتوفير لغة الإشارة للصمّ المستفيدين من الخدمات العامة وأنشأت مجلسا وطنيا معنيا بالإعاقة تتألف عضويته من ١٠ وزارات و ٧ ممثلين للأشخاص ذوي الإعاقة.

٣٤ - وأضاف أن ألبانيا تعدّ الآن تشريعات بشأن الإعاقة لمعالجة جملة مسائل، من بينها مسائل تخص المباني العامة وجمع البيانات عن الإعاقة، وهي تجري إصلاحات على النظام المتبع في تقييم احتياجات المعوقين توخيا لتعزيز اندماجهم في المجتمع. وهناك مع ذلك المزيد مما ينبغي القيام به، وخصوصا في سياق دعم حقوق الأطفال المعوقين غير القادرين على ارتياد المدارس، وتحسين إمكانية الانتفاع بخدمات الرعاية الصحية ومكافحة التمييز في سوق العمل.

٣٥ - السيدة تسفيتانوفا (بلغاريا): قالت إن بلغاريا اعتمدت نهجا يستند لحقوق الإنسان في سياساتها وبرامجها الخاصة بالإعاقة، وهي تعمل من خلال استراتيجيتها الوطنية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٥ على تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين،

وتواصل تعزيز مشاركة جميع المعوقين المتساوية في المجتمع، وتضمن تقيد بلغاريا الكامل بالاتفاقية وبغيرها من صكوك حقوق الإنسان وتوصيات مجلس أوروبا ذات الصلة وبأفضل الممارسات في الاتحاد الأوروبي. كما تتخذ بلغاريا أيضا خطوات للتوعية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ودورهم في المجتمع.

٣٦ - وأضافت أن حكومة بلغاريا أعدت، بتعاون وثيق مع المجتمع المدني ومنظمات المعوقين وأصحاب المصلحة الآخرين، خطة عمل وطنية لتنفيذ الاتفاقية في الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠. وتحدد هذه الخطة أهدافا استراتيجية هي تعيين مراكز اتصال لتولي تنسيق تنفيذ الاتفاقية ورصده؛ واعتماد استراتيجية للتنفيذ طويلة الأجل؛ وإنشاء فريق عامل لرصد تنفيذ خطة العمل؛ وإجراء حملات التوعية؛ وتحقيق اتساق جميع التشريعات مع الاتفاقية؛ وتعديل إطار البلد التشريعي عند الاقتضاء؛ وتسريع خطوات التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وتقديم تقرير البلد الأولي عن التنفيذ. وقالت إن بلغاريا اعتمدت إلى جانب ذلك استراتيجيات لتوفير العمل للمعوقين وتعزيز مشاركتهم في سوق العمل، وهي تنفذ الآن تدابير لتحسين رفاه المعوقين مع التأكيد على الأطفال والشباب بشكل خاص. وأضافت أن دعم حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة يجب أن يكون قسما قائما بذاته من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأنه لا بد من تمكين هؤلاء الأشخاص من المشاركة الكاملة في جميع القرارات والسياسات التي تؤثر على حياتهم.

٣٧ - السيد تريمينيو غوميز (إسبانيا): قال إن خطة عمل بلده بشأن الإعاقة تهدف لتعزيز المساواة للأشخاص ذوي الإعاقة، وعملهم وتعليمهم وانتفاعهم بالخدمات والفرص الاقتصادية، وإن مجلس إسبانيا المعني بالإعاقة يؤدي دوره التنسيقي وفقا للاتفاقية. وأضاف أن إسبانيا اتخذت خطوات لتحسين وضع المعوقين، وهي تشمل إصدار بطاقات تؤهل الأشخاص ذوي القدرة الحركية المحدودة لاستخدام الأماكن المخصصة لوقوف سياراتهم. وبمقتضى قانون إسبانيا الجنائي المعدل، ارتفع عدد عقوبات الجنايات المرتكبة ضد المعوقين. كما تضمنت الإصلاحات الأخيرة لقانون الضرائب استحقاقات للمعوقين وأسرهم، وللشركات التي تشغّل المعوقين. وأدى كل ذلك بالتالي إلى زيادة هامة في نسبة توظيف المعوقين في إسبانيا خلال السنتين السابقتين. وقال إن إسبانيا عززت أيضا الحمايات القانونية للهيئات التي تروج المشاركة في الحياة العامة، بما في ذلك مشاركة المعوقين، كما تواصل إسبانيا تعاونها مع منظمات المعوقين لتعزيز تقيد البلد بأحكام الاتفاقية.

٣٨ - السيد سيجير (سويسرا): قال إن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يجب أن تضمن حصول كل فرد على مكانه في المجتمع وممارسة حقوقه دون تمييز، بصرف النظر عن الإعاقة. وأضاف أن سويسرا انضمت للاتفاقية في عام ٢٠١٤ وإن التصديق عليها أدى لأثر إيجابي فعلا، حيث بينت التجربة توسع التقدم المحرز بفضل وضوح المبادئ التوجيهية ودعم كافة أصحاب المصلحة المعنيين.

٣٩ - وأضاف أن تحقيق المعوقين لكامل قدرتهم يستلزم تمكينهم من تلبية احتياجاتهم وتوقعاتهم في جميع مجالات حياتهم. وفي هذا السياق، فإن موضوع المؤتمر، أي تعميم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يحمل إشارة هامة. وقال إن الإعمال الكامل لحقوق المعوقين يمثل تحديا هائلا، فهو أمر لا يمكن إنجازه بين عشية وضحاها، وإن على أصحاب المصلحة أن لا يتوقفوا عن سؤال أنفسهم ما الذي يمكن القيام به لإعمال تلك الحقوق على وجه كامل كقسم قائم بذاته من جهود التنمية

الطويلة الأجل. وتوخيا لهذه الغاية، فإن سويسرا مستعدة لتقاسم خبراتها في إطار هذا المؤتمر وهي تتطلع للاستفادة من الدول الأخرى وأصحاب المصلحة المعنيين فيما يتعلق بأسلوب تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقال إنه يجب على العالم أن ينهض بشجاعة وعزم وإرادة سياسية من أجل دعم التنمية المستدامة للجميع، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة.

٤٠ - السيدة كابليكيني (ليتوانيا): قالت إن الجهود التي يبذلها بلدها لمكافحة الاستبعاد الاجتماعي وتخفيف حدة الفقر تشكل قسما قائما بذاته من خطة الإصلاح الاجتماعي. وتوخيا لإدماج المعوقين في المجتمع، تسعى حكومة ليتوانيا لتحقيق قدرتهم الكاملة، وتعزيز استقلالهم، ودعم تمتعهم بحقوق الإنسان وترسيخ مشاركتهم ومنحهم مسؤولية أكبر في إطار مجتمعاتهم المعيشية. وبصفة خاصة، تعمل ليتوانيا على تحسين أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل من خلال تنفيذ سياسات الترويج لتشغيل جميع القادرين على العمل والراغبين فيه، حيث توفر للمعوقين فرص الحصول على التدريب المهني والمساعدات الأخرى، مع تشجيع أرباب العمل على دعم مسؤولياتهم الاجتماعية. وفي هذا السياق، يستفيد كلّ من المعوقين وأرباب عملهم من عقود العمل الابتكارية ومرونة ترتيبات وساعات العمل. وقالت إن من شأن تحقيق مجتمعات أكثر شمولا أن يوسع الفرص في السوق ويعزز الابتكار.

٤١ - وأردفت قائلة إن ليتوانيا توفر الدعم الاجتماعي والتعليم والرعاية الصحية للأطفال المعوقين وأسرهم، وإن جميع المؤسسات الوطنية والمحلية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة يجب أن تعمل على نحو وثيق مع المعوقين أنفسهم لكي تتمكن الدول من الوفاء بجميع التزاماتها بمقتضى الاتفاقية. وأضافت أن ليتوانيا سترفع للجنة في عام ٢٠١٦ تقريرها الأولي عن التنفيذ الذي سيتناول إعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وهي تتطلع لتلقي تعقيبات اللجنة بشأن أسلوب زيادة فعالية الوفاء باحتياجات جميع المعوقين وأسرهم.

٤٢ - السيد اورسيك (سلوفينيا): قال إن الجهود التي تبذلها الدول لدعم التنمية الاقتصادية ينبغي أن ترفق يدا بيد الجهود الأخرى الرامية لتعزيز التنمية الاجتماعية. ودستور سلوفينيا ينصّ على حقوق تكافؤ الفرص، والأمن الاجتماعي، والكرامة الشخصية والأمن وحرمة السلامة البدنية والعقلية، وقد نفذت سلوفينيا منذ استقلالها عددا من البرامج والأنظمة الوطنية واعتمدت أكثر من ٧٠ قانونا لتعزيز المساواة وتكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة ولتعميم قضايا الإعاقة، بما في ذلك قانون سلوفينيا الخاص باستخدام لغة الإشارة، وقانون التأهيل المهني والعمل للمعوقين وبرنامج العمل الخاص بالمعوقين ٢٠١٤-٢٠٢١. وأضاف أن الرابطة السلوفينية للعمال المعوقين نفذت مشروعا يرمي لضمان فعالية استجابة البلديات لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز اندماجهم في المجتمع. وفي نهاية عام ٢٠١٤، بلغ مجموع عدد البلديات التي شاركت في المشروع ١٩ بلدية، من بينها بلدية العاصمة. وسلوفينيا ماضية في التزامها تجاه تنفيذ الاتفاقية على وجه كامل وهي مستعدة للعمل مع شركائها من أجل تحقيق هذا الهدف الهام.

٤٣ - السيدة كامارا (إسرائيل): أرفقت بيانها بعرض للفيديو، ذاكرة أنّ ثمة شرائح كاملة من السكان الذين يعارضون عمل المعوقين معهم أو التعلم في المدارس مع أبنائهم أو العيش معهم في نفس الأحياء. وتوخيا لمكافحة هذا الإجحاف، أعد التلفزيون الإسرائيلي عدة عروض شملت دعايات مصورة باللغة العبرية وترجمة لنص الحوار

باللغات العربية والإنكليزية والروسية للتوعية العامة بقضايا الإعاقة وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقالت إن إسرائيل تنفذ أيضا قوانين لحماية المعوقين وتتخذ خطوات واسعة لمطابقة تشريعاتها مع الاتفاقية. وتتوخى إسرائيل المدخلات من طائفة واسعة من منظمات المعوقين عند إعداد التشريعات، كما يقضي القانون الإسرائيلي بتيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة لجميع المرافق والخدمات التي تتيحها الدولة والسلطات المحلية والهيئات الخاصة.

٤٤ - وأضافت قائلة إن التمييز ضد المعوقين يُحظر على أرباب العمل وهم ملزمون باتخاذ جميع التدابير الضرورية للمعوقين في أماكن العمل. وقد أنشأت الحكومة شبكة مراكز لدعم أرباب العمل وزودتهم بالمساعدة المالية لإجراء التغييرات اللازمة. مع ذلك، ما زال العديد من المصابين بإعاقات شديدة يعانون من صعوبة العثور على العمل. وتوخيا لمعالجة هذا التحدي، وقعت رابطة الصناعيين الإسرائيليين واتحاد العمل الوطني منذ وقت قريب اتفاقا يُلزم أرباب العمل بزيادة النسبة المئوية للمعوقين في قواهم العاملة. وقالت إن إسرائيل متفائلة بإحراز التقدم في هذا المجال وستواصل تسريع إدماج المعوقين في المجتمع.

٤٥ - السيدة لونغكروفت (مراقبة من المنظمة العالمية للملكية الفكرية): قالت إن المنظمة تقوم، بناء على طلب الدول الأعضاء، بمواصلة بذل جهودها الهامة لدعم دخول معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات حيز النفاذ، وإن ٩٠ في المائة من هؤلاء الأشخاص يعيشون في العالم النامي. وقد انضمت للمعاهدة حتى الآن ثماني دول، كما اتخذت دول أخرى خطوات نحو الانضمام إليها. وتأمل المنظمة في أن تدخل المعاهدة حيز النفاذ في عام ٢٠١٦، وتوخيا لذلك، تعقد المنظمة عددا من الاجتماعات الإقليمية لتوعية الدول بشأن المعاهدة.

٤٦ - وقالت إن اتحاد الكتب المتاحة، الذي أُطلق في حزيران/يونيه ليكون مكملا لمعاهدة مراكش، هو تحالف يجمع بين العديد من أصحاب المصلحة، من بينهم المنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمات المعوقين والمكتبات الخاصة بذوي الإعاقات في قراءة المطبوعات والمنظمات الممثلة للناشرين والمؤلفين التي ضمت قواها من أجل زيادة عدد الكتب المتاحة على صعيد العالم. ويتولى الاتحاد تنفيذ أنشطة بناء القدرات في البلدان النامية ونشر الكتب في صيغ متاحة ويحتفظ بقاعدة للبيانات عن المؤلفات المتاحة في المنظمة العالمية للملكية الفكرية. وفي هذا الخصوص، فإن أكثر من ٢٣ ٠٠٠ طالب من ذوي الإعاقات في قراءة المطبوعات سيستفيدون من مبادرات الاتحاد في منطقة جنوب آسيا للحصول على مواد تعليمية لم تكن متاحة من قبل في لغاتهم المحلية. وقد جمع الاتحاد معلومات مصنفة عما يزيد عن ٢٩٠ ٠٠٠ من المؤلفات في ٥٥ لغة ونفذ مشاريع تجريبية لتبادل المؤلفات عبر الحدود بين المكتبات المشاركة. ويسّر الاتحاد أيضا إعارة الكتب المتاحة لنحو ٣٠ ٠٠٠ شخص من ذوي الإعاقات في قراءة المطبوعات. وقالت إن المنظمة تتطلع لإعداد تقرير عن معاهدة مراكش والاتحاد في الاجتماعات المقبلة.

٤٧ - السيد موريّو (كوستاريكا): قال إن هناك ما يقارب ٤٥٠ ٠٠٠ من ذوي الإعاقة في كوستاريكا، أي ما يكافئ ١٠,٦ في المائة من سكان البلد. وقد أحرزت كوستاريكا منذ دورة المؤتمر السابعة تقدما واسعا نحو تعزيز إقرار وإعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ويقوم المركز الوطني المعني بالمعوقين بدعم مصالحهم استنادا لحقوق الإنسان، ووفقا لما تنادي به الاتفاقية. ويشارك عدد متزايد

من المنظمات التي تدعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ذلك المجلس الوطني، والذي يقوم أيضا برصد تنفيذ الاتفاقية، ويوفر المعلومات لمخططي السياسات، وينسق الخدمات الاجتماعية والبرامج المخصصة للمعوقين ويعمل على تحسين صورتهم في المجتمع.

٤٨ - وقال إن حكومته تحرص على تحسين أوضاع المرأة والسكان الأصليين والمسنين والأطفال ذوي الإعاقة، ممن يعانون بدرجة أكبر من التهميش. ووفقا لتوصيات اللجنة، تقوم كوستاريكا أيضا بإنشاء آليات مستقلة لتعزيز حقوق المعوقين وحمايتها ورصدها، بما في ذلك مكتب الدفاع عن حقوق الإنسان. كما تعدّ كوستاريكا قانونا جديدا بشأن استقلال الأشخاص ذوي الإعاقة، والذي سيتضمن طائفة من خدمات الدعم والضمان. وتمّ أيضا سنّ تشريعات من شأنها أن تعزز القدرة القانونية للمعوقين وتؤكد حقوقهم في اتخاذ القرارات بشأن معيشتهم.

٤٩ - السيد كريستيان (أستراليا): قال إن الإصلاحات الجارية في أستراليا في مجال الإعاقة تُحدث تغييرات أساسية في المجتمع، وتعزز التزام أستراليا بالاتفاقية وبتحسين حياة الأشخاص ذوي الإعاقة على صعيد البلد الشامل. وفي هذا السياق، فإن الاستراتيجية الوطنية بشأن الإعاقة ٢٠١٠-٢٠٢٠ تتضمن تغيير السياسة العامة في مجالات رئيسية، من بينها الصحة والتعليم والعمل والإسكان والنقل، وهي تعزز الشمول الذي من شأنه أن يمكن المعوقين من المشاركة في جميع مجالات الحياة الأسترالية. وفي إطار الاستراتيجية، تقوم أستراليا بجملة أنشطة، من بينها إعداد خطة عمل لتحسين النتائج المتعلقة بالمعوقين من بين سكان أستراليا الأصليين. وستتيح الخطة الوطنية لضمان شؤون الإعاقة، عند اكتمال تنفيذها، دعما ضريبيا مستداما مدى الحياة لنحو ٤٦٠ ٠٠٠ من ذوي الإعاقات الكبرى والدائمة، مما سيمكنهم من تحقيق أهدافهم الشخصية.

٥٠ - وأضاف أن أستراليا ملتزمة أيضا تجاه مساعدة المعوقين في البلدان النامية، وخصوصا في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. وتوخيا لهذه الغاية، أطلقت أستراليا منذ عهد قريب استراتيجية التنمية للجميع ٢٠١٥-٢٠٢٠، وذلك لتعزيز التنمية التي تشمل المعوقين في إطار برنامج أستراليا للمساعدة. وقال إن الاستراتيجية تعزز التنمية الاقتصادية المستدامة عن طريق بناء القدرات، وإيجاد الأعمال ودعم النمو الاقتصادي في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وهي ترمي لتحسين حياة الأشخاص ذوي الإعاقة في البلدان النامية من خلال تعزيز تمكينهم وقدراتهم على القيادة واتخاذ القرارات في إطار المجتمعات والحكومات والقطاع الخاص.

٥١ - ومضى قائلا إن نقص بيانات الإعاقة القابلة للمقارنة دوليا أدى إلى إهمال صانعي القرار تغطية المعوقين في السياسات والبرامج، وأدى أيضا إلى صعوبة تحديد المؤشرات والرصد على المستوى العالمي. لذا فأستراليا تدعم مبادرات تحسين جمع وتحليل البيانات الخاصة بالإعاقة، بما في ذلك المبادرات بواسطة الشراكات الجديدة مع فريق واشنطن المعني بقياس حالات الإعاقة وشعبة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة. وأضاف أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تمثل فرصة فريدة لضمان قدرة جهود التنمية على إحداث تغيير حقيقي ومعالجة احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.

٥٢ - السيد سيفتسي (تركيا): قال إن هذا المؤتمر لا يشكل فرصة ثمينة فحسب لتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء في الاتفاقية، وإنما من شأنه أن يساعد أيضا على زيادة التوعية العالمية بقضايا الإعاقة. ولا بد من ضمّ قدرات جميع الناس، بمن فيهم المعوقون في الجهود العالمية لتعزيز التنمية. وقد اعتمدت تركيا نهجا قائما على حقوق الإنسان

تجاه الإعاقة وهي تؤمن بأن تدابير تمكين المعوقين من التمتع بحقوقهم الأساسية لا ينبغي أن تعتبر تدابيرا يقصد بها منحهم امتيازات أو أفضال. وقال إن تركيا عززت تشريعاتها الوطنية خلال العامين الماضيين لمطابقتها مع الاتفاقية، وإنها صدقت على البروتوكول الاختياري في عام ٢٠١٥.

٥٣ - وقال إن المديرية العامة لخدمات المعوقين والمسنين، وهي مركز الاتصال الخاص بالاتفاقية في تركيا، تعمل على تعزيز ورصد تنفيذ الاتفاقية بالتعاون مع كافة أصحاب المصلحة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني. وإن تركيا تنفذ أنشطة لتوعية طائفة من الفئات المستهدفة، وتعميم الاعتبارات الخاصة بالإعاقة في جميع مجالات السياسات وتعزيز التنسيق بين أصحاب المصلحة في مجال الإعاقة. وأضاف أن تركيا قامت أيضا بوضع مؤشرات بشأن ثمانية مجالات تخص الأشخاص ذوي الإعاقة لغرض تيسير جهودها في رصد تنفيذ الاتفاقية.

٥٤ - السيد لي (الصين): قال إن هناك ما يناهز ٨٥ مليونا من الأشخاص ذوي الإعاقة في الصين، التي اعتمدت تدابير تشريعية وإدارية لضمان حقوقهم وتعزيز مصالحهم. وإن مجلس الدولة في الصين اعتمد في عام ٢٠١٤ خطة عمل لمعالجة قضايا إتاحة الخدمات للمعوقين وقدم المساعدة على تحسين تلك الإتاحة إلى ١٥٠ ٠٠٠ أسرة معيشية، في حين أقرّت كل من إدارة الطيران المدني في الصين ووزارة السكك الحديد ووزارة النقل قواعد ومعايير وطنية بشأن إتاحة الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة.

٥٥ - وأردف قائلا إن الصين توفر كل عام مساعدة قانونية لأكثر من ٦٠ ٠٠٠ من الأشخاص ذوي الإعاقة، وإن ما يزيد عن ٢ ٠٠٠ مقاطعة ومدينة في البلد تتيح خدمات التأهيل المجتمعية لما يناهز ٧,٥ مليون من المعوقين. وذلك بالإضافة إلى أن نحو ٥,٨ مليون من الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية يتلقون العلاج التأهيلي والمعالجة الطبية، وتسعى الصين أيضا لتعزيز حقوق المعوقين في التعليم والعمل. وفي عام ٢٠١٤، بلغ مجموع عدد المعوقين المسجلين في مؤسسات التعليم العالي ٨٦٤ ٧ شخصا، وكان هناك ٢٨٠ ٠٠٠ من المعوقين العاملين في المناطق الحضرية. وأضاف أن الصين زادت مساعدتها المالية للأشخاص ذوي الإعاقة وأن ١,٢ مليون معوق تحرر من الفقر في عام ٢٠١٤، وأن عدد المعوقين المسجلين في نظام الضمان الاجتماعي بلغ ٢٢ مليون شخص من المناطق الحضرية والريفية في العام نفسه.

٥٦ - وقال إن الصين تدعم أيضا حق الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة في الأنشطة الثقافية والرياضية، وإنها نظمت ٢٠ حدثا رياضيا وطنيا للمعوقين، وفي عام ٢٠١٤ شارك ما يزيد عن ٥ ملايين من المعوقين في الأنشطة الثقافية في الصين. كما أنشأت الصين أكثر من ١ ٦٠٠ قاعة للمطالعة مخصصة للمكفوفين في المكتبات الوطنية. وبمناسبة مؤتمر القمة العاشر لآسيا وأوروبا، المعقود في عام ٢٠١٤، أكدت الصين استعدادها لتعزيز التعاون الدولي في مجال الإعاقة، وستستضيف الصين في عام ٢٠١٥ أول حدث يتناول موضوعه الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار التعاون الآسيوي الأوروبي.

٥٧ - السيد روبيش (النمسا): قال إن الأهداف الإنمائية للألفية لم تتناول احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوقهم تناولا كافيا. لذا لا بد من معالجتها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والتي يجب أن تستند بثبات لمبادئ حقوق الإنسان. وهناك بالفعل إطار قانوني دولي متين لدعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ويجب على الدول أن تضمن تنفيذ الاتفاقية تنفيذا كاملا.

٥٨ - وأردف قائلا إن خطة العمل الوطنية للنمسا، والتي نُشرت في صيغة سهلة القراءة، تحدد ما مجموعه ٢٥٠ تدبيرا في مجالات الإعاقة يتعين تنفيذها بحلول عام ٢٠٢٠. وتوخيا لتيسير التعاون في مجال التنمية، أعدت النمسا دليلا عن الإدماج وأنشأت فريقا عاملا يضم منظمات المعوقين بهدف تعميم قضايا الإعاقة في مبادرات التنمية. وقال إن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تشغل موقعا بارزا ضمن الأولويات التي حددتها النمسا لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والتي يجب أن تشمل الإعاقة على نحو كامل. بالإضافة إلى ذلك، يجب على أهداف التنمية المستدامة والأهداف والمؤشرات المقترنة بها أن تقلل صراحة جوانب عدم المساواة تجاه المعوقين، وخصوصا الأطفال والنساء، وهم يشكلون الفئة الأكثر احتمالا للعيش في ظل الفقر المدقع. ويجب الإقرار بالمعوقين وبقدرتهم على المشاركة في تشكيل عالم منصف وشامل، مع تمكينهم من المشاركة على نحو كامل في عملية التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٥٩ - وقال إن النمسا تثني على الجهود التي اتخذت بمقتضى اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، والاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة، وذلك لغرض مساعدة الناجين والأسر والمجتمعات المتأثرة. وهذه الصكوك تساهم مساهمة كبرى في توسيع جهود دعم حقوق المعوقين. وأضاف أن مواصلة تعزيز التعاون في مجال حقوق المعوقين ومساعدة الضحايا والتنمية يمكن أن تضاعف الفرص أمام الفئات الأشد ضعفا في العالم وتمكنهم من المشاركة الكاملة والمنصفة في المجتمع.

٦٠ - السيد انشور (إندونيسيا): قال إن جميع الأشخاص ذوي الإعاقة يتمتعون بموجب الاتفاقية بنفس حقوق أعضاء المجتمع الآخرين في المساهمة في التنمية والتمتع بثمارها والمشاركة في الحياة العامة والحكومة. وأضاف أن ثمة تغييرات واسعة أخذت تشهدها إندونيسيا عقب تصديقها على الاتفاقية، حيث تعزز التشريعات والبرامج الحكومية حقوق المعوقين وكرامتهم وفرصهم، ولم يعد هؤلاء الأشخاص يعتبرون مجرد متلقين للإحسان والعلاج الطبي والتأهيل الاجتماعي، كما تحقق تقدم أيضا في مكافحة المواقف السلبية التي يحملها عامة الناس تجاه المعوقين.

٦١ - وأردف قائلا إن خطة التنمية الوطنية المتوسطة الأجل ٢٠١٥-٢٠١٩ أُعدت لتحسين رعاية المعوقين وإيجاد بيئة شاملة وتمكينية لهم، ومن شأن هذه الخطة أن تعزز مشاركتهم في كافة جوانب التنمية. وقد تم تعميم قضايا الإعاقة في مسودة خطة العمل الوطنية بشأن حقوق الإنسان ٢٠١٥-٢٠١٩، وستعكس التشريعات الوطنية الجديدة بشأن الإعاقة التزامات إندونيسيا بموجب الاتفاقية على نحو كامل. وقال إن إندونيسيا تعترف بأنها ما زالت تواجه تحديات في سياق مساعيها لتنفيذ الاتفاقية، وهي تثمّن دعم منظمات المعوقين والمجتمع المدني ومساهماتهم وأنشطتهم بغرض التوعية العامة بقضايا المعوقين والدعوة بالنيابة عنهم.

٦٢ - وأضاف قائلا إنه يجب على جميع الدول أن تتناول في خططها الإنمائية الوطنية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة واهتماماتهم، وأن تحسّن رفاههم الاجتماعي والاقتصادي وتعزز دورهم في الساحة السياسية. ويجب إشراك المعوقين على نحو كامل في اتخاذ جميع القرارات التي تؤثر على حياتهم. وينبغي للدول أيضا أن تتعاون بشأن قضايا الإعاقة تعاونا يشمل تقاسم أفضل الممارسات، وتعزيز نقل التكنولوجيات اليسيرة الاستخدام للمعوقين ودعم بناء القدرات. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي للاتفاقية أن تواصل توجيه الجهود نحو تعميم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٦٣ - السيدة بيرسانيللي (الأرجنتين): قالت إنه لا بد من تعزيز وصياغة سياسات واستراتيجيات القضاء على عدم المساواة والفقر اللذين يزيدان من شدة استضعاف المعوقين. وفي هذا السياق، ثمة أهمية خاصة لمعالجة احتياجات النساء والأطفال المعوقين وكذلك احتياجات المعوقين في المناطق الريفية، حيث يصعب عليهم في الغالب الوصول إلى نظم التعليم والصحة والعمل والقانون والدعم الاجتماعي.

٦٤ - وأضافت أن حكومة الأرجنتين عكفت منذ أكثر من عقد على وضع سياسات تعزيز العدالة الاجتماعية والتنمية الشاملة. وفي إطار منظمة الدول الأمريكية، تتعاون الأرجنتين أيضا مع بلدان المنطقة الأخرى في سياق جهود تعزيز التنمية، وذلك لضمان دعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وهي تعد الآن مسودة خطوط توجيهية بشأن أسلوب تعزيز وصون القدرة القانونية للمعوقين، فضلا عن ذلك فإن اللجنة المعنية بتعزيز وحماية المعوقين تشكل منتدى لأصحاب المصلحة في المنطقة لتبادل الآراء والخبرات. أخيرا، قالت إن وفد الأرجنتين يناشد الدول بالتصديق على معاهدة مراكش.

٦٥ - السيد كوغبرن (مراقب من الهيئة الدولية للتأهيل): قال إن الهيئة الدولية للتأهيل منظمة تضم العديد من أصحاب المصلحة كمنظمات المعوقين والمنظمات المهنية ومقدمي الخدمات والهيئات الحكومية، وإنها تعمل في هذا الميدان منذ عام ١٩٢٢. وإن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة هي بمثابة فرصة كبرى لتعزيز احترام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتحسين انتفاعهم بالخدمات. وقال إن دعم بيئة تمكينية للمعوقين لكي يشاركوا مشاركة كاملة وفعّالة في المجتمع يستلزم تمتعهم بحق الحصول الشامل على الرعاية الصحية والعمل والتعليم وخدمات التأهيل، ويوجب تزويدهم بالتكنولوجيات المساعِدة، مما يمكنهم من التمتع بحقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على أساس منصف وتحقيق كامل قدراتهم. وأضاف أن ثمة أهمية خاصة لتحسين وضع النساء المعوقات اللاتي يعانين من معدلات مرتفعة من الفقر والتهميش. وإن مدى التحسّن الذي سيشهده وضع هؤلاء النساء خلال الخمسة عشر عاما المقبلة هو الذي سيحدد في الواقع مدى نجاح المجتمع العالمي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بصورة فعالة.

٦٦ - السيد مارتينيز (السلفادور): قال إن برنامج بلده الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ يعزز المشاركة النشيطة في المجتمع لقطاعات السكان الأشد تهمشا وعزلة، بمن في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة. وإن الوزارات الحكومية والسلطات الوطنية الأخرى تحافظ على حوار مستمر مع منظمات المجتمع المدني ذات الصلة. وأضاف أن السلفادور تعدّ قانونا بشأن إدماج المعوقين، حيث تساهم في توفير مدخلاته منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، ويتعاون البلد أيضا مع صندوق الأمم المتحدة للطفولة في إجراء التعداد الوطني الأول للبلد بشأن الإعاقة، وستعلن نتائجه في أواخر عام ٢٠١٥. وتم بالإضافة إلى ذلك إقرار لغة الإشارة السلفادورية كلغة رسمية لذوي الإعاقات السمعية، كما صادقت السلفادور على معاهدة مراكش. وذكر تزايد الدور الفعال الذي يساهم به معوقو السلفادور في المجتمع، بما في ذلك مشاركتهم في الانتخابات البرلمانية والرئاسية. ورغم التحديات الباقية، ما زالت الحكومة ملتزمة تجاه العمل مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل تحقيق اندماج المعوقين الكامل في المجتمع، وقد أحرزت تقدما واسعا بالفعل في هذا الاتجاه.

٦٧ - السيدة فرايلا (اليونان): قالت إن نحو ١٠ في المائة من سكان بلدها وواحدا من كل ستة أوروبيين مصابون بشكل من أشكال الإعاقة. ويكثر أن يواجه هؤلاء

الأشخاص أنماطا متعددة من التمييز الذي يمنعهم من التمتع بالحياة في المجتمع على وجه كامل، وبالتالي فإن هناك في أوروبا زهاء ٨٠ مليونا من المعوقين المحرومين من أداء دور فعال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وقالت إن اليونان ما زالت ملتزمة بدعم الاتفاقية على الرغم من الصعوبات الاقتصادية والمالية المستمرة، وإنها قد رفعت تقريرها للجنة منذ وقت قريب، كما أشارت اليونان بوضوح لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في خطة عملها الوطنية الأولى بشأن حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦.

٦٨ - وأضافت أن من المتوقع أن تعالج الاستراتيجية الوطنية للإدماج الاجتماعي التحديات التي يواجهها المعوقون، وأن اليونان تعدّ أيضا آليات لرصد تنفيذ السياسات المتعلقة بالإدماج والحماية والتماسك الاجتماعي، وأن البرلمان اليوناني سنّ تشريعات تحظر كافة أشكال التمييز أو المضايقة، بما في ذلك ممارسات التمييز والمضايقة ضد المعوقين، وتنص أيضا على مشاركة منظمات المعوقين في مؤسسات الدولة من أجل تعزيز مشاركتهم في العمل وحمايتهم الاجتماعية. وإلى جانب ذلك، تقدم اليونان دعما لمكافحة استبعاد الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية وضمان قدرتهم على العيش في إطار أسرهم. وقد أنشأت مراكز لأنشطة الأطفال المعوقين. وقالت إن المعهد الوطني للصمّ يعزز التشخيص في وقت مبكر لحالات فقدان السمع لدى الأطفال ويمد المصابين بصعوبات السمع بالمساعدة والتدريب، في حين يهدف مركز تعليم وتأهيل المكفوفين لتعزيز استقلال المكفوفين أو غيرهم من ضعيفي البصر مع تعزيز اندماجهم الاجتماعي.

٦٩ - السيد تشافاريّا (غواتيمالا): قال إن غواتيمالا بحاجة إلى تعزيز قدراتها المؤسسية من أجل زيادة فعالية دعم المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للأشخاص ذوي الإعاقة. وإن نقص البيانات عن الإعاقة يعترض جهود تنفيذ الاتفاقية في غواتيمالا وفي دول عديدة أخرى.

٧٠ - وقال إن المجلس الوطني لشؤون المعوقين، وهو مركز الاتصال الوطني المعني بالاتفاقية، بالتعاون مع منظمات المعوقين، اقترح إدخال تعديلات على تشريعات غواتيمالا بغرض مطابقتها بالاتفاقية. وقد تمت الموافقة على إنشاء وحدات لدعم المعوقين داخل الإدارات الحكومية وتوفير المدخلات للمسؤولين عن اتخاذ القرارات بشأن توفير الخدمات العامة. وأضاف أنه وفقا للمادة ٢٩ من الاتفاقية، ستتولى المحكمة الانتخابية العليا حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة الكاملة في الانتخابات العامة لعام ٢٠١٥. كذلك فإن الأحزاب السياسية في غواتيمالا تعالج قضايا الإعاقة في جميع بياناتها. وقال إن غواتيمالا تتطلع لتلقي ملاحظات اللجنة الختامية بعد نظرها في تقرير غواتيمالا الأولي عن تنفيذ الاتفاقية.

٧١ - السيدة العبد الله (قطر): قالت إن بلدها ملتزم بمعالجة التحديات التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة وهو مستعد لتبادل المعلومات مع أصحاب المصلحة المعنيين بشأن السبل الفعالة لتعزيز تقيد الدول الأطراف بأحكام الاتفاقية. وقالت إن تعزيز احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المعوقين، يشكل محور اهتمام قطر ويعكس القيم الإسلامية. وإن قطر كانت من بين الدول الأولى التي صدّقت على الاتفاقية وقامت بتعديل تشريعاتها وفقا للاتفاقية في السنوات الأخيرة. وأضافت أنه، وفقا لرؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ بشأن استراتيجية التنمية، تم تنفيذ برنامج وطني للتأهيل لغرض تعزيز إدماج المعوقين في القوى العاملة. وقالت إن قطر تركز اهتمامها بصفة خاصة على تلبية احتياجات المعوقين المسنين في المساكن وفي المرافق الطبية المخصصة، وكذلك تلبية احتياجات الأطفال المعوقين، كتوفير خدمات أخصائيي

التأهيل والخدمات الصحية والتعليم والتدريب والتأهيل والمرافق الرياضية.

٧٢ - السيدة بونلاوان (تايلند): قالت إن حكومة بلدها تواصل بذل مساعيها من أجل إزالة العقبات التي تحول دون تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم الكاملة بمقتضى الاتفاقية. وتوخيا لبلوغ هذه الغاية، وضع المكتب الوطني لتمكين المعوقين التابع لوزارة التنمية الاجتماعية والأمن البشري تشريعات تضمنت الخطة الوطنية الرابعة لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، وخطة العمل الوطنية بشأن تمكين النساء المعوقات ٢٠١٣-٢٠١٦، ونفذ برامج تأهيلية مجتمعية. وقالت إن اللجنة الوطنية لتمكين المعوقين، برئاسة رئيس الوزراء، تقوم برصد تنسيق وتنفيذ هذه المبادرات والمبادرات الأخرى المذكورة في التقرير عن تنفيذ الاتفاقية في البلد. بالإضافة إلى ذلك، ووفقا لقانون تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة المعدل، تم إنشاء مراكز لتوفير خدمات للمعوقين في المناطق النائية. كما تتعاون تايلند الآن مع الأمم المتحدة بغرض جمع البيانات عن الإعاقة وفقا لاستراتيجية إنشيون.

٧٣ - وعلى المستوى الإقليمي، قالت إن تايلند تتعاون مع الأعضاء الآخرين في رابطة أمم جنوب شرق آسيا من أجل تعزيز مصالح المعوقين في إطار عقد آسيا والمحيط الهادئ للمعوقين ٢٠١١-٢٠٢٠ وخطته الاستراتيجية ٢٠١٦-٢٠٢٠، وستستضيف تايلند في عام ٢٠١٦ الدورة الثالثة للفريق العامل المعني بعقد آسيا والمحيط الهادئ للمعوقين ٢٠١٣-٢٠٢٢ بهدف تنفيذ استراتيجية إنشيون لإعمال حقوق المعوقين في آسيا والمحيط الهادئ.

٧٤ - السيدة أورتيز دي لويزا (بنما): قالت إن عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في بلدها يقارب ٣٧٠ ٠٠٠ شخص، يعيش نحو ٩٠ ٠٠٠ منهم في ظروف الفقر. ويشكل المعوقون نسبة ١١,٣ في المائة تقريبا من السكان، حيث تسعى الحكومة من أجل دعم حقوقهم وتعميم قضايا الإعاقة في الخطة الوطنية. وتماشيا مع التصنيف الدولي لتأدية الوظائف، والعجز والصحة، أعدت بنما بروتوكول الدراسة الاستقصائية الوطنية الثانية بشأن الإعاقة، والتي ستوفر بيانات عن الأشخاص ذوي الإعاقة في البلد، كما اعتمدت بنما سياسة أمريكا الوسطى بشأن الإدارة الشاملة للمخاطر، حيث تتناول هذه السياسة أيضا احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.

٧٥ - وأضافت أن بنما أطلقت برنامجا لتوفير وتأمين فرص التعليم في بنما لغرض تعزيز قدرة الطلاب والمعلمين على معالجة أوضاع الطوارئ والكوارث. كما استضاف البلد مؤتمرا دوليا عن التعليم الشامل وهو يعمل على وضع سياسات تعليمية من شأنها ضمان توفير التعليم الجيد لجميع أعضاء المجتمع، بمن فيهم المعوقون.

٧٦ - ومضت قائلة إن المجلس الاستشاري الوطني للاندماج الاجتماعي للمعوقين يعمل على تعميم قضايا الإعاقة في المجالين العام والخاص. كما تقوم الأمانة الوطنية للعلم والتكنولوجيا والابتكار بتنفيذ برامج للتوعية وبناء القدرات، وذلك للمساعدة على بناء مجتمع أكثر إنصافا وعدلا وشمولا. وقالت إن بنما تثني على الإشارة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وهي تناشد في هذا السياق جميع أصحاب المصلحة المعنيين لكي يضمنوا الشمول والأمن والمرونة والاستدامة لهؤلاء الأشخاص، وذلك بصفة خاصة في المدن والمستوطنات البشرية.

رفعت الجلسة في الساعة ١٨:١٠.